العدد(1355) السنة السادسة -الثلاثاء (28) تشرين الاول 2008 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

شكوك جديدة بخصوص توقيع الاتفاقية الأمنية

ترجمة: علاء خالد غزالة
عن الهيرالد تربيون

سرعان ما تراجعت الامال في امكانية عقد الاتفاقية الامنية بين العراق والولايات المتحدة، حينما بدا ان بعض الاحزاب، التي كان بعض مفاوضي الاتفاقية من اعضائها، قد نأت بنفسها عن تمريرها سريعا.

وجاء في بيان نشر على الموقع الالكتروني شبه الحكومي لقائمة الائتلاف العراقي الذي يضم اقوى الاحزاب الشيعية التي تساند الحكومة، ان الحكومة لا تستطيع ان تقبل بالاتفاقية كما هي عليه الان، وانها تريد اجراء تعديلات. وقد قاموا بتشكيل لجنة لاستطلاع رأي اعضاء قائمة الائتلاف.

وقد صرح سامي العسكري، احد قادة حزب الدعوة الذي يرأسه رئيس الوزراء نوري المالكي قائلا: «طلب الائتلاف من رئيس الوزراء اعادة فتح المفاوضات مع الاميركيين ومحاولة تعديل الاتفاقية حتى تصبح مقبولة لنا». واضاف ان امكانية توقيع الاتفاقية «يعتمد على الجانب الاميركي».

وقد دفع الاميركيون بقوة من اجل اقناع العراقيين لاتمام الاتفاقية في منتصف الصيف، لانهم كانوا قلقين من ان الحكومة قد تتردد في اسناد الصفقة عندما كانت الانتخابات المحلية، التي كانت مقررة اصلا في الاول من تشرين الاول، على الابواب. لكن العراقيين قاوموا حينها، وهم الان ينأون عنها برغم التنازلات التي قدمها الاميركيون.

يوافق المحللون السياسيون، الذين راقبوا العراق لسنوات عديدة، على ان عامل الانتخابات، التي من المرجح اقامتها اوائل العام القادم، والتي يتحسب المالكي منها للحفاظ على سلطته، تجعل من الصعب عليه ان يقف الى جانب الاميركيين، خصوصا في اتفاقية تسمح للقوات الاجنبية في البقاء على التراب العراقي.

يقول جوزيت هيلترمان، المحلل الاقدم للشأن العراقي في مجموعة الازمات الدولية التي يقع مقرها في اسطنبول: «اعتقد بأن الشيء الاساس هو ان المالكي قلق بشأن الانتخابات المحلية، وانه لا يريد ان يظهر على انه يقدم تنازلات الى الاميركيين. ان مقاومة العراقيين للاتفاقية هو اتخاذ موقف (في لعبة او مباراة). لكن ما نهاية اللعبة؟»

ومن وجهة النظر الاميركية، تكمن المشكلة في عدم وجود خيارات بديلة كافية، وانه من دون الغطاء القانوني الذي يغطي الوجود الاميركي في العراق، فان القوات الاميركية لا تستطيع القيام بفعالياتها. واذا قرر العراقيون ان توقيع الاتفاقية يشكل مخاطرة سياسية كبيرة لهم، فان الخيار الآخر سيكون تمديد فترة ولاية قرارات مجلس الامن الدولي التابع للامم المتحدة الموجودة حاليا، والتي تسمح للقوات الاميركية بالقيام بعملياتها في العراق. ولكن العراقيين لا يريدون ذلك، كما ان هناك اعضاء آخرين في مجلس الامن، من بينهم روسيا، يرجح انهم لن يساندوا التمديد.

وقد اقترح بعض الساسة العراقيين توقيع مذكرة تفاهم بين وزير الخارجية العراقي ووزيرة الخارجية الاميركية، لكن هذه المذكرة لن توفر ضمانات معترفاً بها في القانون الدولي لحماية القوات الاميركية من مواجهة محاكمات امام القضاء العراقي في حالة ارتكابهم اعمالاً خاطئة. ويتم محاكمة الجنود الاميركيين حاليا عن الجرائم المتهمين بارتكابها في العراق تحت مظلة القانون العسكري الاميركي.

تتضمن الاتفاقية ان يتم انسحاب القوات الاميركية من العراق بنهاية عام ٢٠١١، وذلك استنادا الى اداء القوات الامنية العراقية والزيادة المطردة في قدراتها. كما انها تضع تواريخ محددة لانسحاب القوات الاميركية من المدن العراقية. لكن مسودة الاتفاقية تنص ايضا على ان هذه «التواريخ المستهدفة» قد تخضع الى التغييرات في اتفاقية يوافق عليها الطرفان.

كما ان الاتفاقية تسمح للقضاء العراقي بمحاكمة الشركات الامنية الخاصة في القضايا الجنائية، وهو احد المطالب الرئيسة التي نادى بها المسؤولون العراقيون. لكن لم تتم الموافقة على النقطة المركزية العراقية الاخرى باخضاع الجنود الاميركيين الى القانون العراقي.

يقول مسؤولون حكوميون اميركيون مطلعون على سير المفاوضات ان غياب اية صفقة بحلول ٣١ كانون الاول، حينما تنتهي فترة تفويض الامم المتحدة للقوات الاميركية والذي يسمح لها بالقيام بالعمليات في العراق، يعني ان على الجيش الاميركي ان يوقف جميع العمليات، وان يلتزم في قواعده العسكرية فلا يخرج منها، وان يوقف مهمات الاسناد الجوية، وان يحضّر لمغادرة العراق.

وقد صرح احد كبار المشرعين، وهو ينتمي الى المجلس الاسلامي الاعلى، احد اكثر الفصائل قوة، متحدثا إلى الموقع الالكتروني شبه الحكومي، انه يجب اجراء سبعة تغييرات على الاتفاقية، من بينها اضافة حق العراق في تفتيش التجهيزات الاميركية التي تدخل البلاد.

ويقول العسكري، من حزب الدعوة، ان هناك مادتين تثيران قلق العراق على وجه الخصوص. الاولى حول خيار الحكومة العراقية في تمديد الوجود الاميركي الى ما بعد ٢٠١١ اذا قررت الحكومة انها تريد بقاء هذه القوات. والمادة الثانية تتعلق بتشكيل لجنة تقوم بمراجعة جرائم الجنود المزعومة واعطاء قرار فيما اذا كان يجب احالتها الى القضاء العراقي.

ويضيف قائلاً: «قلنا لرئيس الوزارء ان هذه النصوص يمكن ان تحذف من دون التأثير في بقية بنود الاتفاقية. ان هذا سوف يضمن لنا انه لن تكون هناك مشاكل في المسودة».

اما اكبر التكتلات السنية في البرلمان، وهي جبهة التوافق العراقية، فقد ترددت هي الاخرى في مساندة الاتفاقية. وقد شكل هذا التردد مفاجأة نوعا ما، حيث ان أولئك أصبحوا في وقت قريب مساندين لبقاء القوات الاميركية خوفا من تكرار حوادث التطهير الطائفي التي اجبرت الكثيرين على ترك منازلهم في بغداد والمناطق المحيطة بها.

وربما يكون سبب التحفظ انهم، كما هو الحال مع المالكي، لا يرغبون في الوقوف ضد الوطنيين، الذي لم يتخذوا قرارهم بعد في التصويت لأي من المرشحين للانتخابات المحلية. وكانت اكثر الاحزاب الوطنية صراحة، مثل تلك التي يتزعمها مقتدى الصدر كانت قد عارضت منذ زمن بعيد اية اتفاقية مع الاميركان.

يقول سليم الجبوري، الناطق باسم جبهة التوافق: «ما زلنا نراجع مسودة الاتفاقية الامنية ولم نتخذ موقفا نهائيا بعد. ان بعض البنود ليس واضحة بما فيه الكفاية ونحتاج الى معرفة المزيد عنها من الجانب الاميركي. على العموم، نعتقد بأن الاتفاقية تخدم مصالح الشعب العراقي بشكل كبير».

السماح للأطباء بحمل الأسلحة من أجل حمايتهم

ترجمة : نجاح الجبيلي
عن الأندبندنت

سيسمح للأطباء العراقيين بحمل الأسلحة لحمايتهم الشخصية، وقررت الحكومة ، في محاولة لتشجيع عودة ٧٠٠٠ طبيب، فروا من البلد. وهو قرار يربك ويغضب أولئك الأطباء الذين ما زالوا في العراق.

يقول الدكتور علي محمود ، وهو اختصاصي الحنجرة، في شارع الكندي غرب بغداد :» ما فائدة أن أحمل مسدساً إذا هاجمني سبعة أو ثمانية مجرمين في سيارتين يحملون بنادق كلاشنكوف أو بي كي سي. يجب على الحكومة أن تعمل على تحسين الوضع الأمني بصورة عامة».

وتقول وزارة الصحة بأن ٦١٨ من العاملين في المجال الطبي بضمنهم ١٣٢ طبيباً قد جرى قتلهم منذ عام ٢٠٠٣. وكان الأطباء المعروفون هم أهدافاً رئيسة للخطف، وأحياناً يقبض عليهم حين يستجيبون لدعوة طارئة كاذبة. وقد عاد بعض الأطباء البالغ عددهم ٦٠٠ طبيب من الذين انتقلوا إلى الأردن وسوريا، إلى العراق بعد أن انتبهوا إلى مزاعم الحكومة من أن الوضع الأمني تحسن على مدى السنة الماضية. وجرى إغراؤهم بالزيادة في الرواتب لكن حتى الأطباء الباقون في العراق يحذرون زملاءهم على عدم العودة إلى العراق.

تقول الدكتورة فاتن محمود وهي طبيبة عيون:» ما زلت أشعر بعدم الأمان. على الأطباء في الخارج أن يبقوا هناك لأن الموقف أحسن بمئة مرة من الموقف هنا». ويقر الأطباء العراقيون والاختصاصيون الآخرون بأن الوضع الأمني في بغداد قد تحسن كثيراً لكن تبقى المدينة من أخطر المدن في العالم.

الأحد الماضي، وهو ليس الأخطر في العنف بالمقاييس العراقية، انفجرت قنبلتان وقتلت ١٣ شخصاً في العاصمة بضمنهم اثنان من أطفال المدرسة جنب الطريق. وقتل القناصون ، وبالتأكيد هم من القاعدة، اثنين من الجنود في مركز المدينة. وأعلنت الأخبار الرئيسة في ذلك اليوم عن انفجارين انتحاريين بسيارتين مفخختين في الموصل وفرار ٣٧٥٠ مسيحياً من المدينة.

وبغداد هي من أغرب مدن العالم ، وبسبب بعض الاعتبارات كفت عن أن تكون مدينة وأصبحت سلسلة من المناطق المحصنة التي تحيطها الجدران الكونكريتية العالية بمداخل ومخارج مشددة الحراسة. نقاط التفتيش موجودة عند كل بضع مئات من الياردات وتتسبب في الإزدحام المروري. الجنود والشرطة يحملون جهازاً يشبه مذياعاً لكشف بخار المتفجرات. ولسوء الحظ فإنه حساس حتى للكحول والعطور وغسول ما بعد الحلاقة مما يؤدي إلى تأخيرات لا متناهية في أثناء تفتيش السيارات.

سيكون الأطباء القانعون بالعودة إنجازاً مهماً للحكومة. وقد انهارت خدمة الصحة العراقية بشكل كبير بسبب الهروب الجماعي للكادر الطبي بعد عام ٢٠٠٣ . ولإجراء عملية طبية يذهب العراقيون من أجلها إلى سوريا والأردن وإيران وأحياناً إلى كردستان العراق التي اتخذها بعض الأطباء ملجأ. الأطباء الكفوؤون جداً والمعروفون يجدون أنه من السهولة إيجاد عمل في الخارج ويعلمون أنهم أهداف محتملة للخطف إذا ما عادوا إلى العراق.

وتبالغ الحكومة والقوات العراقية بالمدى الذي يمكن للعراقيين أن يعيشوا فيه حياة طبيعية. عام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ أخبروا بأن الوضع الآن أمين من أجل العودة لكن يشكون بقوة بهذا الأمر.

وضع الناس في العاصمة يعتمد بشكل اعتيادي على المكان الذين يعيشون فيه. فكبار مسؤولي الحكومة يعيشون في المنطقة الخضراء حيث الحماية المشددة والكهرباء الدائمة. وبقية الناس في بغداد يحصلون في الأغلب خمس ساعات كحد أقصى من الكهرباء في اليوم. فليس من العجب أن النخبة متفائلون حول المستقبل.

تغير «الماركة المسجلة» للولايات المتحدة الأمريكية، بفعل أوباما

ترجمة: نوال لايقة
عن نيويورك تايمز

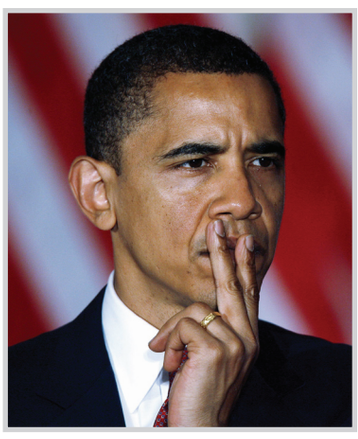

خضت في محادثة منذ أيام مع صديقة من بكين وذكرت لها أن باراك أوباما يتقدم على منافسه في السباق الانتخابي:

هي: أوباما؟ لكنه رجل من أصل أفريقي، أليس كذلك؟

أنا: نعم، بالضبط.

هي: ولكن من المؤكد أنه لا يمكن لرجل من أصول أفريقية أن يصبح رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية؟

أنا: يبدو أنه سيفوز في الانتخابات الرئاسية

هي: لمنصب الرئيس؟ ولكنه منصب مهم جدا! في أمريكا، ظننت أن الملونين يعملون كبوابين وعمال.

أنا: لا، الملونون يشغلون كل أنواع الوظائف.

هي: وكيف ينظر البيض إلى وصول رئيس من الملونين إلى البيت الأبيض؟ هل هم منزعجون؟ هل هم غاضبون؟

أنا: لا، بالطبع لا! إذا فاز أوباما بالانتخابات سيكون ذلك لأن البيض صوتوا له.

هي: حقا؟ هذا لا يصدق! يا له من بلد مدهش!

بدأنا نلمس كيف يمكن لنجاح باراك أوباما السياسي أن يغير صورة أمريكا في أنظار العالم، ويعيد تعريف «الماركة المسجلة» الأمريكية لتصبح حول المساواة أكثر مما هي حول غوانتانامو. هذا التغيير في صورة أمريكا في أذهان العالم سيساعد على إعادة بناء رأسمال أمريكا السياسي بنفس الطريقة التي ساهمت خطة مارشال بذلك في أعوام الخمسينيات أو كما فعلت رئاسة جون كيندي في أوائل الستينيات.

خلال إعلانه تأييده اوباما، قال كولن باول بأنه «سيكون على الرئيس الجديد استعادة سمعة أمريكا في العالم.» وهذا ليس لأننا نسعى إلى إثارة إعجاب الآخرين، بل لأن التعاون هو شرط أساسي للتعاطي مع تحديات القرن الواحد والعشرين. إذ أنه لا يمكن حل الأزمة المالية العالمية بواسطة إطلاق الصواريخ عليها.

خلال إعلانه تبنيه المرشح أوباما، أضاف باول بأن فوز أوباما « لن يقتصر على إعطاء دفعة طاقة قوية لأمريكا، بل أعتقد بأنه سيعطي دفعة قوية للعالم أيضا.» يمكننا ملاحظة ذلك منذ الآن. فقد بين استطلاع للرأي أجرته الـ BBC أن ٢٢ بلدا يفضلون السيد أوباما على السيد مكين – بنسبة ٤ إلى ١. قرابة نصف من شاركوا في هذا الاستطلاع قالوا بأن انتخاب السيد أوباما لمنصب الرئيس، وهو أمريكي أفريقي، «سيغير بعمق» نظرتهم إلى الولايات المتحدة. أوروبا على وجه الخصوص منتشية بفعل احتمال استعادة الصداقة والتعاون مع أمريكا إذا أصبح أوباما رئيسا. وكما قالت صحيفة الإيكونوميست: «في كل أنحاء القارة الاوروبية، حل الحماس الشديد لاوباما محل الكراهية لبوش.»

ستيفن كل، الذي قاد الاستطلاع الذي أجرته الBBC، قال أنه خلال مؤتمر دولي حضره مؤخرا في ماليزيا، عبر الكثير من المسلمين عن دهشتهم بتقدم أوباما في السباق الانتخابي لأن ذلك يتناقض كثيرا مع افتراضاتهم حول الولايات المتحدة. تذكروا أن الشيء الذي «يعرفه» ملايين لا تحصى من البشر في العالم حول الولايات المتحدة هو أنها تسيطر عليها عصابة من اليهود والمصرفيين البيض الذين يستخدمون رجال الشرطة من أجل قمع الملونين. ومن وجهة نظرهم، فوز أوباما يشكل تناقضا مع كل هذا.

يروق للأوربيين أن يسخروا من تفاهة السياسة الأمريكية، لكنهم يعترفون أيضا بأنه سيكون من الصعب تصور رجل ملون يشغل منصب الرئيس في فرنسا أو ألمانيا على سبيل المثال.

أما عن أفريقيا، فإن والد أوباما ينتمي إلى أقلية قبلية تسمى «لاو»، عانت التفرقة القاسية في كل من كينيا وأوغندة. والدعابة المنتشرة الآن في شرق أفريقيا هي أن فردا من ال «لاو» لديه فرصة أن يصبح رئيسا للولايات المتحدة أكثر مما لديه فرصة أن يصبح رئيسا لكينيا.

نعم، ولكن قبل أن نمضي قدما في تهنئة أنفسنا، يجب أن نتذكر أمرا آخر.

في العالم الغربي المتقدم صناعيا، والملئ بخريجي الجامعات والمشبع بمبادئ المساواة، فإن فكرة انتخاب شخص ينتمي إلى أقلية عرقية لمنصب الرئاسة تبدو تقدما مفاجئا مدهشا. ولكن الشعب الجامايكي الذي يؤلف الملونين ٩٥٪ منه، انتخب رجلا أبيض لمنصب رئاسة الوزراء عام ١٩٨٠، وأبقاه في المنصب لمدة عقد كامل. ولا تنسوا أن الهند، المؤلفة من أغلبية هندوسية ساحقة، لديها رئيس وزراء من السيخ ورئيسة بيضاء مسيحية للحزب الحاكم، وحتى العام الماضي، كان لديها مسلما في المنصب الرئاسي الذي يعد فخريا إلى حد بعيد.

إن لون بشرة أوباما يجي ألا تكون سببا في التصويت لصالحه أو ضده. والاهتمام يجي أن يكون بالجوهر وليس بالمظهر.

ومع ذلك، إذا انتهت هذه الانتخابات كما تشير استطلاعات الرأي، قد نعثر على طريقة لاستعادة تأثير أمريكا ونفوذها في العالم – وبالتالي تحقيق بعض أهدافنا الدولية – ويعود السبب في هذا جزئياً إلى أن العالم يدرك بهذا بأن الأمريكيين قادرين على تجاوز لون بشرة شخص ما و النفاذ لرؤية جوهره. لدي شعور قوي بأن هذا صحيح، وأننا منفتحين فكريا حول الأقليات العرقية بقدر ما كان الشعب الجامايكي منفتحا عليها منذ ربع قرن.

عسكرة السياسة الدولية

مطلوب زيادة عدد الدبلوماسيين الأمريكيين بنسبة 50 ٪

ترجمة: المدى
آي بي أس

نبه خبراء الدبلوماسية الأمريكية إلى الحاجة لزيادة عدد الدبلوماسيين وخبراء المعونة والتنمية الدولية بنسبة ٥٠ ٪ في الخمس سنوات القادمة، نظرا لأن الحكومة قد «عسكرت» السياسة الخارجية، ورفعت ميزانية وزارة الدفاع بمعدلات غير مسبوقة، على حساب الدبلوماسية. فقد نادى تقرير صادر عن الأكاديمية الأمريكية للدبلوماسية ومركز «هنري سيتمسون» بالتعاقد مع عدد إضافي من الدبلوماسيين والأخصائيين في المعونة الخارجية والتنمية، يعادل نصف العدد الحالي ، وبتكلفة تقدر بنحو ٣ مليارات من الدولارات في فترة الخمس سنوات المقترحة، وهو ما يعادل إنفاق وزارة الدفاع (البنتاغون) على العمليات العسكرية في العراق في مجرد ١٠ أيام. .

وأكد التقرير المعنون «ميزانية شئون خارجية للمستقبل» أن «القدرة الدبلوماسية الأمريكية قد انهارت منذ سقوط جدار برلين وهذا الوضع لا يمكن أن يستمر من دون إلحاق الضرر البالغ بمصالحنا الحيوية».

وأشار الى أن هذا الفراغ الناتج عن نقص الموارد الدبلوماسية بالمقارنة بميزانية البنتاغون وعدد العاملين به، قد تبلور في «عسكرة» السياسة الخارجية الأمريكية، وأن «جزءاً كبيرا من مهام الشؤون الخارجية غير مُنجزة ويحال بالضرورة للمؤسسة العسكرية التي يتوفر لها العاملين والموارد المالي ة، ولكن لا المعرفة أو الخبرة... لقد أصبحت عسكرة الدبلوماسية قائمة بالفعل بل ويتسارع معدلها». وطالب التقرير، الذي أعده ١٤ من كبار الدبلوماسيين الأمريكيين السابقين وفريق استشاري برئاسة السفير السابق لدى الأمم المتحدة توماس بيكيرنغ، طالب وزارة الخارجية أن تتولى من وزارة الدفاع ميزانية ٨٠٠ مليون دولار السنوية المخصصة لبرامج المساعدة الأمنية بما فيها المعونة الإنسانية، والتي أقرت بعد هجمات الحادي عشر من ايلول لمساعدة المؤسسات العسكرية الصديقة في «الحرب العالمية على الإرهاب». كما شدد التقرير على أنه «يجب على وزارة الخارجية أن تتولى مسؤولية ضمان تنفيذ (برامج) المعونة الخارجية والأمنية، وفقا لسياسة الولايات المتحدة الخارجية، بما في ذلك وضع السياسات، والموافقة على الدول التي تتلقى المساعدات، وتحديد ميزانية مثل هذه المساعدات».

وحذر من أن «توسع مسؤوليات وزارة الدفاع فيما يخص برامج المساعدات الأمنية، يهدد بالمزيد من وهن قدرة المؤسسات المدنية على تخطيط وتنفيذ السياسة الخارجية والمساعدات الخارجية، ويعمق القلق من تصادم مثل هذا البرامج (المساعدات الخارجية والأمنية) مع مصالح الولايات المتحدة الستراتيجية والخارجية».

كذلك شدد التقرير على أنه «من الأهمية بمكان بالنسبة للولايات المتحدة، ضمان أن يشرف مسؤولون مدنيون، لا عسكريون، على الوجود الأمريكي غير العسكري في العالم».

ويذكر أن التقرير يظهر وجهات نظر عدد متزايد من المنظمات غير الحكومية وخبراء السياسة الخارجية، ومفادها أن البنتاغون يهيمن بقدر كبير على القرار السياسي في الولايات المتحدة استناداً الى ميزانيته الضخمة وتواجده العسكري في العالم بنحو ٨٠٠ قاعدة عسكرية. هذا، ومن المقدر أن تتلقى وزارة الدفاع الأمريكية أكثر من ٥٢٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، إضافة الى ١٥ مليار دولار، كل شهر، لتمويل العمليات في العراق وأفغانستان. وتمثل هذه المبالغ ١٣ ضعف ميزانية وزارة الخارجية التي تقل عن ٤٠ مليار دولار. .

وفضلا عن ذلك، عرض البنتاغون في منتصف هذا الشهر، تقديرا لزيادة إنفاقات الدفاع بنحو ٤٥٠ مليار دولار على مدى الخمس سنوات المقبلة، مع البدء بزيادة ميزانية العام القادم بنسبة نحو ١٠ ٪، مما يرفعها الى زهاء ٦٠٠ مليار دولار.